

العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

إعداد:

إدارة الشؤون الاقتصادية

الغرفة التجارية بالشرقية

العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

أولاً : نمو الدخل القومي :

من خلال فتح الباب على تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية ، ولن يتأتى ذلك سوى في ظل، استقرار سياسي وأمني، وقوانين جاذبة مستقرة، وأساليب تحفيز وترغيب، والبعد عن القرارات المفاجئة، وحرية الدخول والخروج للأفراد ورؤوس الأموال ، مع التركيز الكامل على **الاستثمارات المفيدة** وهي تلك الاستثمارات الإنتاجية والصناعية والخدمية وليست الاستهلاكية والتي توجه إنتاجها نحو الداخل والخارج معا وتعطي قيمة مضافة مرتفعة وتعمل على نقل التكنولوجيا المتقدمة .

ثانياً : عدالة توزيع الدخل ومنظومة متقدمة للضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور:

لا معنى لنمو مرتفع بدون توجيه عادل لثمار هذا النمو، ويتأتى ذلك بالتركيز على المشروعات كثيفة العمالة مع عدم إغفال التقدم التكنولوجي (مثل صناعة الملابس - صناعة الأغذية - بعض الصناعات الخدمية - .. الخ)، مع القضاء على الاحتكار وتشجيع المشروعات الصغيرة، ومن جهة أخرى إنشاء منظومة متقدمة للضمان الاجتماعي من خلال (توسيع قاعدة المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي - زيادة أعداد المستفيدين منه - الأسر الأولى بالرعاية - القرى المحرومة - دعم الطفولة والقرى - دور بنك ناصر الاجتماعي كأداة مصرفية للفقراء - .. الخ) ، وضرورة أن يصبح الحد الأدنى للأجور حافظاً للمواطن لحياة كريمة.

ثالثاً : القضاء على البطالة :

إن البطالة غول وقنبلة موقوتة قد تقضي على كافة الإنجازات في لحظة واحدة ، يجب سرعة تأهيل المصانع المتعثرة ، وفتح الأبواب لتدفق الاستثمارات الخارجية ، وإعطاء محفزات جاذبة للصناعات كثيفة العمالة مع تفعيل موضوع (إعانة البطالة - دعم المرأة المعيلة - وغيرها) .

وهناك عدد من الحلول السريعة مثل تفعيل فكرة (نصف الراتب للمرأة العاملة) وتخليها عن العمل مما يوفر أماكن شاغرة خصوصاً للشباب خريجي الجامعات والمعاهد.

رابعا : محاربة التضخم والانفلات السعري :

خصوصا تضخم السلع الغذائية، فنسبة كبيرة من الشعب المصري يصنف في خانة الفقراء، ويأتي ذلك بالرقابة الجادة على الأسواق، وإعادة إحياء فكر جديد يتبنى المجمعات الاستهلاكية التعاونية ، كما أن تنمية التجارة الداخلية وإنشاء المناطق التجارية المتخصصة وأسواق الجملة على الطرز الحديثة يحد كثيرا من المغالاة السعرية (البورصات السلعية) ، ويخلق التنافس ويقلل التكاليف ، إن التركيز على تنمية القطاع الزراعي والتربية الحيوانية بما يوفر المنتجات الغذائية بأسعار معتدلة ، كفيل بالحد من التضخم بأسعار الغذاء .

خامسا : التنمية الإدارية والتدريب :

ضرورة اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في مختلف جوانب الاقتصاد ، بحيث تصبح الكفاءة هي المعيار، واعتماد أسلوب الرقابة الخارجية، مع الشفافية الكاملة في أسلوب التعيينات ، من خلال توفير البيانات عن الطلبات الوظيفية والعروض المتوفرة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص بمنتهى الشفافية.

مع ضرورة القضاء على البيروقراطية وما يتعلق بتعدد الإجراءات اللازمة والمستندات للحصول على رخصة تشغيل أو أرض.. الخ والعمل على الارتقاء بمستوى العديد من الإدارات الحكومية وتثقيف أنظمة الرقابة ، واعتماد أنظمة التدريب المستمرة ، والاهتمام الأكبر بـ التدريب المهاري المتخصص من خلال مراكز تدريبية عالية المستوى والاستعانة بالخبرات الأجنبية المتخصصة .

سادسا :تحديث القوانين :

ضرورة معالجة التشوهات القانونية وقدمها والتضارب بينها ، والقضاء على التشوهات الضريبية والجمركية ، وتنظيم مهنة المحاسب القانوني وأمين التفليسة.

سابعا : الطاقة والمياه والصرف الصحي :

هذا ثلاثي لا غنى عنه لحياة آدمية ، مع التركيز على الطاقات المتجددة كالشمس والرياح التي هي المستقبل لتوفير طاقة لا تنفذ ، ويمكن أن يتم ذلك بنظام حق الانتفاع نظرا لارتفاع تكلفة انشاءها ، وبخصوص المياه فيجب تغيير طرق التعامل مع نهر النيل ، بتجريم

الاعتداء عليه بأي طريقة من طرق الاعتداء ، مع توطيد العلاقات بدول حوض النيل خصوصا أثيوبيا ، والولوج إلى مجال تحلية مياه البحر الذي أصبح أقل تكلفة، كذلك فإن إنشاء شبكات متقدمة لأنظمة الصرف الصحي في القرى المحرومة أمر أساسي مع تغطية المصارف نظرا لما تسببه من أمراض فتاكة.

ثامنا : قضية الدعم :

نرى ضرورة التوجه نحو تخفيض الدعم السلعي بالتدريج ، والتحول نحو الدعم النقدي، مع إتباع أنظمة مبتكرة لترشيد هذا الدعم " مثل البطاقة الالكترونية للبنزين والسولار حسب السعة اللترية للسيارة والموديل، ونؤكد على ضرورة وضع جداول تصنيف للفقراء والأشد فقرا كي يتم استهدافهم مباشرة بالدعم خصوصا للسلع الغذائية ، مما ييسر التحول من دعم السلعة إلى دعم متلقي السلعة .

كذلك نشير إلى ضرورة ألا يؤدي دعم السلعة إلى إحداث تشويه لها بالسوق أو بالسلع المثلثة كما هو حادث حاليا ، لذلك نؤكد على ضرورة معاملة السلع المدعومة بنفس أسعارها السوقية، بأن تتولى الدولة شراءها بسعرها السوقي ، ثم دعمها لمتلقي ومستحقي الدعم ، فيجب الدعم فقط في المرحلة النهائية "مرحلة البيع" .

تاسعا : ضرورة سيادة اقتصاد الورش (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر) :

من خلاله تتحقق الأهداف الثلاث الرئيسية (نمو الدخل – عدالة التوزيع – القضاء على البطالة) ، وهو السر وراء تقدم دول النمرور الآسيوية وكذلك الصين، إن الورش الصغيرة والمتوسطة يجب أن تكون العمود الفقري للتنمية، مع ضرورة الاهتمام بتدريب العمالة الفنية وينطبق ذلك أيضا على المشروع التجاري والزراعي والخدمي بجوار المشروع الصناعي .

ويواجه المشروع الصغير عدد من المعوقات مثل (ضرائب مرتفعة – الحاجة إلى حماية جمركية – مواصفات وجودة – تراخيص – تأمينات – تمويل – تسويق – تدريب- تنظيم وإدارة – دعم الدولة – توفير دراسات جاهزة حقيقية – توفير أراضي مرفقة للمصانع الصغيرة – أدوار الغرف التجارية والصناعية – توفير البيانات اللازمة – إقامة المعارض وتنشيط الصادرات) .

عاشرا : إصلاح التعليم :

يعد أحد أهم الخطوات الإستراتيجية الواجب على الدولة اتخاذها ، من خلال رفع قيمة المعلم والمدرسة ، وتحقيق الرقابة، واعتماد التفتيش الخارجي كأحد أهم الوسائل لإصلاح العملية التعليمية ، حيث يقوم فريق مدرب بالتفتيش وتقديم الخبرات (هيئة مستقلة عن التربية والتعليم) ولها محددات عالمية وواضحة لكل العاملين والمدارس والعملية التعليمية) وهذا الأسلوب يتم إتباعه في العديد من الدول المتقدمة مثل أمريكا وإنجلترا وأستراليا وغيرهم، مع إعطاء الاهتمام البالغ بالتعليم الصناعي الفني والكليات الهندسية التي يجب أن يكون خريجها قاطرة التنمية .

حادي عشر : تطوير التجارة الداخلية :

يمكن أن تشكل التجارة الداخلية قيمة مضافة مضاعفة للاقتصاد، ويأتي تطوير التجارة الداخلية من مختلف المداخل (نظام البورصات السلعية وفقا لأسس علمية صحيحة - إنشاء مناطق تجارية متخصصة - الرقابة على الأسواق - استغلال الفاقد في السلع الغذائية - تفعيل أكبر لدور الغرف التجارية والصناعية - ... الخ) .

ثاني عشر : النقل واللوجستيات وتطوير الموانئ والمطارات والنقل النهري :

زيادة الاستثمارات في هذا القطاع ورفع كفاءة الطرق والموانئ والتوسع في إنشاء الموانئ البحرية وخطوط السكك الحديدية ، والاهتمام بالنقل النهري مع فصل التداخل بين وزارة النقل والعديد من الوزارات.

ثالث عشر : التوجه الخارجي :

نرى توجهها حميدا تقوم به مؤسسة الرئاسة والحكومة ، بالتوجه شرقا وجنوبا (التوجه الأفريقي - التوجه نحو آسيا - التوجه نحو الصين- التوجه نحو دول البريك).

رابع عشر : السياسات الاستيرادية والتصديرية :

تغيير هذه السياسات (بتشجيع استيراد الفكر وتصديره أيضا ، وخفض الاستيراد الاستهلاكي - اضطلاع التمثيل التجاري بدوره - إلغاء أي ضرائب على وسائل الإنتاج أو مكوناته المخصصة للتصدير - وضع آلية رقابية تضمن عدم التلاعب - الاسترداد الفوري

لضريبة المبيعات بعد التصدير مباشرة - ... الخ) ، مع ضرورة اعتبار مستوى جودة المنتج المصري خط أحمر .

خامس عشر : معاهد البحث العلمي

تطوير البحث العلمي وزيادة المخصصات سواء للوزارة أو الأكاديمية ، وتشجيع الباحثين والترويج لبراءات الاختراع المكسدة في الأدراج بالآلاف ، ثم يأتي ضرورة إنشاء صروح علمية عملاقة مثل مدينة زويل العلمية لتعليم الأجيال الناشئة على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية في مختلف التخصصات مثل (تكنولوجيا الطب الجيني والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الفيمتو والنانو)، وأفضل طريقة لزيادة كفاءة معاهد البحث العلمي هي إنشاء صناديق تكنولوجيا لتمويلها حتى يصبح اعتمادها على نفسها وتحويلها إلى مؤسسات شبه حكومية أو مستقلة ذاتيا ويديرها مديرون مدربون مهنيًا، ومن أهم الخدمات التي يمكن أن تؤديها معاهد البحث العلمي (الإرشاد والترويج الصناعي - الخدمات الداعمة - التدريب) .

سادس عشر : مفهوم الاستدامة البيئية وتدوير المخلفات :

والمقصود هنا كيفية الحفاظ على البيئة واستغلالها الاستغلال الأمثل دون الإضرار بها ، والتشديد على المسؤولية البيئية للشركات الصناعية، مع تطبيق العقوبات الصارمة في حال الإخلال بالشروط البيئية خصوصا للمصانع الملوثة (مصانع الأسمدة - الأسمنت - السيراميك - ... الخ) ، أما تدوير المخلفات فيحتاج إلى تنظيم يدمج فيه الفكر الجديد مع رأس المال واستغلال الطاقات المعطلة .

سابع عشر : التخطيط العمراني الصحيح :

هو ذلك التخطيط الذي يساعد على تحقيق التنمية، من خلال إنشاء مباني سكنية قريبة بالمناطق الصناعية ، وإنشاء مباني صديقة للبيئة، ومراعاة موازنة التكلفة والعائد .

ثامن عشر : مدن المعارض والمؤتمرات :

إن أحد أسرار تفوق الصين عالميا هو وجود اهتمام بالغ بإقامة المعارض والمؤتمرات على أحدث الطرز حيث يعقد يوميا بمدن الصين عشرات المعارض المتنوعة، لذلك يجب وضع إستراتيجية مستقبلية بأن تصبح القاهرة والإسكندرية "يمكن كذلك الأقصر وأسوان"

مركزين لإقامة المعارض والمؤتمرات، ولا ننسى أهمية ذلك لتشجيع سياحة المؤتمرات بما يجذب ملايين السائحين ذوي الملاحة المالية .

تاسع عشر : حرية تداول المعلومات :

إن توافر معلومة صحيحة وفي الوقت المناسب ، أمر في غاية الأهمية لكل مؤسسة أو فرد ، خصوصا المعلومات الصناعية والتجارية ، لذلك نرى ضرورة الاهتمام بإنشاء شبكات معلومات في مختلف المجالات ووضع قواعد بيانات للمشروعات ، ويوجد جهاز بالفعل مسئول عن ذلك وهو جهاز التعبئة العامة والإحصاء الذي يعمل فيه الآلاف من الموظفين ، لكنه مكبل الأيدي وغير فعال في أحيان كثيرة، والدليل على ذلك الفشل الذريع الذي لاقاه مشروع الشبكة الصناعية .

عشرون : البورصة المصرية :

تعد أحد أهم الوسائل لجذب الاستثمارات ورءوس الأموال الأجنبية، كما تعد أحد أهم وسائل التمويل في العصر الحديث وتفتقد البورصة المصرية عدد من الأدوات الرقابية وتشديد العقوبات على المخالفين، بحيث يتم تطوير أساليب إدارتها وتحقيق الرقابة الفعالة بما يجعلها أكثر موثوقية لجذب الأموال .

الحادي والعشرون : النظام الضريبي العادل :

هو ذلك النظام الذي يأخذ حق الدولة ، وفي نفس الوقت يسعى لتخفيف العبء عن الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وفي هذه الحالة يمكن التعامل بصرامة مع التهرب الضريبي .

الثاني والعشرون : الديون المتعثرة :

تفعيل دور الدولة كوسيط بين المتعثر والبنك الدائن، مع ضرورة منح إعفاءات وتسهيلات، بما يحقق مصلحة المتعثر والبنوك .

الثالث والعشرون : دعم الصادرات :

ونعني بذلك عدم تخلي الحكومة عن الشركات التي استطاعت غزو الأسواق الخارجية، فيجب دعمها بكل سبل الدعم في ظل منافسة خارجية شرسة وضعف في الاقتصاد العالمي .

الرابع والعشرون : التيسيرات الجمركية :

ضرورة إعداد مشروع قانون جمارك جديد يستمد بعض أحكامه من التشريعات الجمركية المقارنة بالدول الأخرى ، بحيث يتم العمل على تيسير أكبر للإجراءات الجمركية وخاصة الضرائب الجمركية .

الخامس والعشرون : الربط بين الوزارات المختلفة :

القضاء على التداخل بين اختصاصات الوزارات مثل هيئة المشروعات الزراعية ووزارة الزراعة - كذلك الربط على أساس المصلحة المشتركة مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصناعة .

السادس والعشرون : الممارسات الاحتكارية رذيلة :

يجب تشديد العقاب حال ارتكابها ، مع إعفاء كامل للمبلغ .

السابع والعشرون : الاقتصاد غير الرسمي والباة الجائلين :

هي مشكلة مؤرقة، حيث يجب ضمهم للاقتصاد الرسمي وتفعيل دور الغرف التجارية بهذا الخصوص.

الثامن والعشرون : توفير الأراضي الصناعية :

معالجة المشكلات المتعلقة بصعوبة الحصول على الأراضي الصناعية المرفقة .

التاسع والعشرون : إزالة الألغام :

هناك ملايين الأفدنة غير المستغلة في الساحل الشمالي وسيناء والصحراء الشرقية والغربية نتيجة الألغام الموجودة أو المشتبه بوجودها، خصوصا في منطقة العلمين في الساحل الشمالي ، وهذه الألغام تؤدي إلى تعطيل زراعة أراضي تقدر بحوالي ٣ ملايين فدان مهجورة منذ ٦٠ عاما وليس ذلك فقط بل تؤثر على مناطق التنقيب على البترول والغاز ووقف مشروعات تنمية الساحل الشمالي ووقف مشروع منخفض القطارة المقترح لتوليد الطاقة بسبب اعتراض الألغام لطريق القناة المقترح شقها .

الثلاثون : المناطق الصناعية المتخصصة:

تفعيل الخريطة الاستثمارية بوضوح وشفافية، وأن تشمل جميع الأراضي المتاحة للاستثمار بالمدن الجديدة وبالمناطق الصناعية والمحليات سواء مساحتها أو حدودها وأسعارها أو الأنشطة التي تصلح لها، ويجب أن يشمل تخطيط المناطق الصناعية الجديدة مساحات ملائمة لكل من أصحاب المشروعات الكبيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة، ويجب أن تكون ذات أسعار جاذبة.

الحادي والثلاثون : الزراعة وتفتيت الأراضي الزراعية ودعم الفلاح :

بتفعيل العقوبات المغلظة بخصوص الإعتداء الصارخ على أراضي الدلتا، مع زيادة الاستثمارات المخصصة للزراعة والإنفاق الحكومي وتوزيع الأراضي المرفقة وتطوير وإصدار قانون جديد للتعاونيات الزراعية، وإطلاق اليد نحو تعمير الصحراء ، ويعتبر تفتيت الأراضي من أول أسباب تدهور الزراعة بمصر فتفتيت الأراضي الزراعية بعد إنهاء الاشتراكية جعل كل مزارع يزرع المحصول الأكثر ربحا والأقل جهدا للأرض مما أثر على زراعات كثيرة وأجهد الأرض الزراعية وجعلنا نحاول استيرادها من الخارج ، وعلى الدولة عمل خطة زراعية كاملة على مستوى الجمهورية وعلى الفلاح الالتزام بها وذلك مع تشجيع الفلاح وعدم إجهاض حقه وربحه ، ويأتي ضرورة دعم الفلاح وهو من أهم الموارد البشرية ، وعلى الدولة إعادة تأهيل الفلاحين عبر تنشيط مراكز الإرشاد الزراعي ، وضرورة الارتقاء بالريف المصري ووضع نظام للتخطيط التأسيري من خلال إنشاء بورصات سلعية ، وضرورة إنشاء هيئة للموارد الوراثية وعلم الجينات التي هي المستقبل الحقيقي للتنمية الزراعية والحيوانية.

الثاني والثلاثون : غزو الصحراء

الصحراء المصرية مازالت من أهم التحديات التي تواجه التوسع العمراني في مصر ، لذا فيجب الاهتمام بمركز بحوث الصحراء، ذلك المركز الذي يضم خيرة علماء مصر في مجالات تعمير وتنمية الصحراء فيحتوي المركز على حلول واختراعات ومشاريع ضخمة لمشاكل التنمية والتقدم، وبمصر ثروات هائلة في الصحراء من مناجم ومحاجر للرمال الزجاجية والرمال السوداء بسيناء ، وأيضا أراض كثيرة يمكن زراعتها وتنميتها مثل مشروع توشكي وشرق العوينات .

الثالث والثلاثون : القضاء على التربة العشوائية للحيوانات المزرعية :

هذه آفة متجذرة يجب القضاء عليها بالتدرج، فإن تربية الحيوانات بالمنازل أو المزارع الصغيرة الغير مجهزة أمر لا يجوز حيث تصبح ناقلة للأمراض بصورة كبيرة علاوة على أنها تزيد التكلفة مقارنة بالمزارع الكبرى، إن أمور التنقيف والرقابة الجادة تؤتي ثمارها على المدى الطويل.

الرابع والثلاثون : التقنيات الحديثة للري :

حيث من المتوقع من انخفاض حصيد مصر من مياه النيل، علاوة على التوسع المطرد في استزراع الأراضي الصحراوية، لذلك فإن تقنية الري الحديثة هي الأمل في التوسع الزراعي وتهدف إلى الوصول إلى أقل حد ممكن من استهلاك المياه وبأعلى كفاءة ممكنة مثل (الري بالرداذ- جهاز الملفات الآلي - الري الموضعي بالرشاشات أو التنقيط أو الري المتقطع) وغيرها من أساليب الري الحديث .

صناعات إستراتيجية أساسية يجب التفوق فيها :

صناعة البتروكيماويات

تشجيع صناعة البتروكيماويات ودعمها ، حيث أنها الأساس لقيام جانب كبير من المشروعات الصغيرة (صناعات بلاستيكية - مواسير- قطع غيار سيارات - ... الخ).

الصناعات الالكترونية

وتعد الصناعات الإلكترونية هي السبب المباشر في النمو الهائل للدول الآسيوية ، وهنا يأتي ليس فقط توفير البنية التحتية ، ولكن الأهم هو تطوير رأس المال البشري ، وتوفير احتياجاته مع التدريب المهاري المستمر ، وابتعاث البعثات الخارجية.

تصنيع الآلات والماكينات :

التحول إلى تصنيع الآلات والماكينات ، حيث تساهم بفعالية في خفض تكاليف المنتج النهائي ، مما يعد عامل هام لتشجيع الصادرات من مختلف المنتجات .

صناعة البرمجيات ومجالات التعهيد " خدمات المعلومات " :

استطاعت الهند تحقيق تفوق كبير في هذه المجالات، ومصر قد خطت خطوات جادة في مجال تقديم خدمات التعهيد، وكذلك توجد عناصر لا بأس بها من المبرمجين الممتازين .

الصناعات المعدنية :

استغلال الثروة المعدنية التي تم إغفالها طوال العقود الماضية، حيث يوجد تنوع كبير في هذه الثروات من (نحاس - فوسفات - ذهب - فحم - طفلة وكاولينة - رمال بيضاء وسوداء - .. الخ) هذه الميزات يجب تحويلها إلى قدرات تنافسية لتشجيع التنمية وجذب المواطنين للعيش هو لإنشاء مجتمعات جديدة .

وكذلك فهناك مافيا منظمة تنهب الثروة المحجرية وعلى الحكومة إقامة مناطق صناعية وموانئ جافة ومناطق حرة وتخزينية حول المناجم لوقف نهبها واستغلالها بصورة أفضل.

تطوير أسواق الجملة :

من خلال استبدالها بنظام البورصات السلعية واسع الانتشار في العالم المتقدم، والذي يضمن تحقيق أسعار عادلة، وتبادل السلع ذات المواصفات الجيدة، ويؤدي إلى إحداث نهضة صناعية كبرى.

صناعة الدواجن

صناعة متكاملة لها أصول وقادرة على توفير البروتين الحيواني بسعر معتدل.

صناعة الأسماك

سواء الصيد البحري أو الاستزراع السمكي، إن لمصر إمكانات هائلة كثروة طبيعية من شواطئ وأنهار لكنها غير مستغلة بشكل أمثل وعلى سبيل المثال فقد فرضت السلطات المصرية شروطا علي صيادين بحيرة البردويل عند عودة سيناء إلي السيادة المصرية علي عكس ما قامت به إسرائيل قبل عودة سيناء إلي مصر فكانت تصدر أسماك بحيرة البردويل للخارج .

تربية الماشية

نرى عدم وجود مزايا لمصر في تربية الماشية نظرا للاحتياج إلى العشب الأخضر ، لذلك نرى ضرورة الاعتماد على التربية خارج القطر المصري، وأيضا التشديد بعدم ذبح البتلو لأن مصر الدولة الوحيدة التي تذبح العجل في سن ٤٠ و ٥٠ يوما ووزنه كرضيع ٥٠ كيلو والمفترض ألا يذبح إلي أن يصل إلي ٥٠٤ كيلو ، وعلى المعهد القومي للبحوث استحداث فصائل ماشية تتناسب مع البيئة المصرية .

صناعة المبيدات الحشرية :

يجب إنشاء صناعة مصرية متقدمة في هذا المجال، لأن لكل دولة طبيعة معينة، فربما يتم تصميم دواء في دول قد يكون غير ملائم بالدرجة الكافية للطبيعة المصرية .

صناعة الأعلاف المتقدمة :

تؤدي إلى تخفيض كبير بالتكاليف والمساهمة بفعالية في الحد ، وهناك عدد كبير من الدول النامية بها صناعات أعلاف متقدمة مثل الهند وإندونيسيا والبرازيل وغيرهم .

صناعة البذور ودعمها :

فالبذور الجيدة هي الأساس لزراعة جيدة.

صناعة الزيوت :

للأسف نستورد منها كميات هائلة ، يجب بدلا من استيراد الزيوت الخام ثم تكريرها، هو استيراد البذور نفسها ثم عصرها .

مناطق مشروعات إستراتيجية

تنمية سيناء:

سيناء منطقة اقتصادية ذات طابع خاص فعلى الدولة تحويل مدن القناة الثلاث من ناحيتي الغرب والشرق إلى مراكز لصناعة السفن في مدخل القناة وتحديدًا في المنطقة ما بين بور فؤاد وبئر العبد ، وإقامة أكبر مركز لصيانة السفن ، أو عمل مراكز لتقديم الخدمات للسفن العابرة للقناة تدر عوائد ضخمة ، وتوفير فرص عمل، ويمكن تحويل المناطق الواقعة على جانبي القناة إلى ملتقى تجاري عالمي – ولنا المثل على ذلك في الدول الآسيوية المتطرفة في بعد المسافة مثل شنغهاي وهونج كونج ودبي ... وغيرهم .

منخفض القطارة:

تصل مساحة المنخفض لأكثر من ٣ أضعاف مساحة الدلتا ، هذه المنطقة قل أن توجد في العديد من دول العالم ، وضرورة إعداد مخطط استراتيجي لاستغلالها ، والفصل في الآراء المختلفة ما بين توصيل مياه البحر إلى المنخفض أم توصيل مياه النيل أم الاكتفاء بإقامة تجمعات وإعادة اكتشاف باطنه أو تخصيص الأرض للزراعة.. وعدد كبير من المقترحات ، لذلك فهذا واجب العلماء المتخصصين خصوصا من الجيولوجيين والجغرافيين .

بحيرة ناصر وما حولها .

فهذه البحيرة تعد من أكبر البحيرات الصناعية في العالم ، ولم تستغل أي استغلال ، خوفا من تلوثها كبنك مائي لمصر ، ولكن حسن التنظيم والرقابة كفيلا ن بعدم هدر استغلالها واستغلال شواطئها بشكل أمثل .

المشروعات الزراعية الكبرى:

هي مشروعات مثمرة ولكنها طويلة الأمد ، وتحقق طفرة كبيرة اقتصادية واجتماعية، وتؤدي إلى خلخلة الوادي من السكان، وإحياء المدن والتجمعات السكانية الجديدة.